سكان ليبيا
بين 5 فبراير 1943- 24 ديسمبر 1951م

المؤلف: د . علي أحمد حسن فرحات
Afrhat1964@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2021/12/5
وقبلت بتاريخ 2021/12/23
ونشرت بتاريخ 2022/01/25م

الكلمات المفتاحية:
سكان ليبيا، البدو – الحضر، فبراير 1943

الملخص

يمثل السكان أبرز الأشياء في الدولة فهو قد يؤدي إلى تطورها ونموها مثل دولة الصين أو أن يؤدي بها لأن يمثل عبء عليها مثل أغلب دول العالم .
وقد مرت ليبيا بتغيرات كثيرة من حيث عدد السكان ، ففي عهد الإدارة البريطانية لم يكن عددهم معروفا بشكل دقيق ، وكان أغلب سكان ليبيا من القبائل البدوية التي كانت تقطن البلاد في مواقع سكانية مختلفة ، وإن كان بها بعض الحضر في المدن الأخرى مثل طرابلس المدينة، وبنغازي ، ومصراتة ، ودرنة .
وكان للإدارة البريطانية الحاكمة في ليبيا سياسة واضحة تجاه سكان البلاد من القبائل كما كان بها العديد من الطوائف الأخرى كالإيطاليين ، والمالطيين ، واليونانيين .

المقدمة

يمثل السكان العمود الفقري في كل دولة فهوى قد يؤدي لتطور الدولة، ونموها مثل الصين، أو أن يكون عبأ عليها مثل أغلب دول العالم.

وقد مرت ليبيا بتغيرات كبيرة، من حيث عدد السكان، ففي عهد الإدارة البريطانية، لم يكن معروف عددهم على وجه الدقة، وقد كان أغلب سكان ليبيا، من القبائل البدوية التي كانت تقطن البلاد في مواقع سكانية مختلفة، وهذا لا ينفي وجود بعض الحضر فيها، الدين يقطنون في بعض المدن الكبيرة مثل طرابلس المدينة وبنغازي ومصراته ودرنة.

وكان للإدارة البريطانية الحاكمة، سياسة واضحة تجاه سكان البلاد من القبائل، كما كان بها العديد من الطوائف الأخرى مثل الإيطاليين الدين جاءوا إلى ليبيا مند 1911م، واستوطنوها بقوة الاستعمار واليهود الدين كانوا يقطنون البلاد مند عهود موغلة في القدم، مروراً بعهد الاتراك قبل 1911م والايطاليين، وهناك جالية من المالطيين واليونانيين.

السكان المحليون:

إن عدد سكان ليبيا في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية غير معلوم على وجه الدقة بسبب عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة كالتي كانت موجودة في العهد الإيطالي، وعلى الرغم من ذلك فمعظم التقارير، خاصة تلك التي صدرت من قبل بعثات الأمم المتحدة التي زارت البلاد في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، تشير إلى أن سكان البلاد في تلك المرحلة لا يتجاوز المليون نسمة باستثناء الطوائف الأجنبية، وقد وضعت تلك الإحصائيات بناء على بطاقات حصص التموين للسكان[1]، والتي كانت قد صرفتها لهم الإدارة للحصول على قدر مناسب من التموين، مما يجعلنا نشك في صحة تلك التقديرات لأنه من الطبيعي أن يبالغ السكان في رفع عدد أفراد أسرهم من أجل الحصول على قدر أكبر من التموين، خاصة وأن التدقيق من قبل الإدارة أمر صعب لعدم وجود نظام فعال للمراقبة والتدقيق بسبب ضياع وتدمير معظم وإن لم تكن جميع السطات الخاصة بتسجيل السكان أثناء الحرب[2]، وينقسم السكان من وجهة النظر الاستقرارية إلى ثلاث فئات هي:

(1)ه .ل.كينليسيند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة نيويورك، 1951 م .ص9.
(2) الهادي بولقمة، دراسات ليبية، منشورات مكتبة قورينا، بنغازي، 1975 م، ص129.

أولاً: سكان الحضر (المدن):

يتركز هؤلاء السكان في المدن الكبيرة مثل طرابلس ومصراته وبنغازي والمرج ودرنة وغيرها، ويقدر عددهم حسب تقارير الأمم المتحدة آنذاك بحوالي 210 آلاف شخص[1]، وهم ليسوا مرتبطين بالنظام القبلي كثيراً، وليس لهم كيان اجتماعي مميز، توحد بينهم النظم الإدارية السياسية والاجتماعية، فالمدينة تنقسم إلى عدة نواح وحارات، بغض النظر عن القبائل المختلفة التي ينتسب إليها سكان كل ناحية، وقد تعرف كل ناحية باسم (محلة)، ويشرف على إدارة كل منها (مختار)، وأعمال هذا الخير شبيهة إلى حد كبير بأعمال شيخ القبيلة في قبيلته[2].

ويقطن السكان العرب في مباني متنوعة، فمن ناحية يشغل ذوو اليسر منهم في كل من طرابلس وبرقة عدداً قليلاً من المساكن الصحية نسبياً، يوجد العدد الأكبر منهم في مساكن فقيرة وغير صحية أقيمت في مباني خربة أصابتها القنابل[3].

وأسوأ حالات المنازل في طرابلس توجد في الأبنية المزدحمة بالسكان في المدينة القديمة، وفي مجموعات مساكن الفقراء وعددها خمسة توجد في ضواحي المدينة، وهذه المنازل عبارة عن صفوف من الأكواخ الفردية الصغيرة القريبة بعضها من بعض ولا يحيط بها سور عادة، ويوجد لمعظمها ملحق صغير يستخدم لأغراض الطبخ، ولكل مجموعة منها منافع صحية مشتركة تتكون من مغسل ودورة مياه ومستوصف عام، ولاثنين منها مدرستهما الخاصة ولجميعها حوانيت تقوم بخدمتها، وتتراوح مساحة كل كوخ بين ثمانية أمثال مربة واثني عشر متر مربعاً[4].

أما في برقة فقد تأثرت مبانيها بأضرار واسعة من جراء الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا الدمار إلى إقامة دور مؤقتة، بعضها في خرائب المباني التي قصفتها القنابل، والبعض الآخر في قريتي (التنك) اللتي أنشأتا على أرض موات في ضواحي المدينة، وحالة هاتين القريتين سيئة جداً لأن المستنقعات التي بنيت عليها لم تجفف، وتسكن في المدن الكبيرة أيضاً الطوائف الأجنبية وقد تمتعت بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، كما أنها تمتعت برفاهية كبيرة بسبب سيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية.

وعلى أية حال فإن أهالي المدن هم أفضل حالاً من بقية سكان البلاد حيث تمتع بعضهم بجزء يسير من التعليم اعد بعضهم على أساس تولي بعض الوظائف الحكومية في القضاء والتعليم، كما تأسست في المدن جمعيات وأحزاب سياسية لعبت دوراً في نشر الثقافة والوعي السياسي[5]، حيث عرفت الشباب بالأخطاء المحدقة ببلادهم وما يحاك ضدها من دسائس ومؤامرات من قبل الدول الاستعمارية.

ثانياً: سكان الريف:

يشكل سكان الريف في برقة حوالي 20 ألف نسمة، طرابلس، 450 ألف نسمة[6]، حيث يمثلون الجزء الأكبر من عدد السكان، يمتلك جزء كبير منهم قطعة أرض (سانية) تتراوح مساحتها بين بضعة أمتار مربعة ونحو ثلاثة هكتارات، وتسقى السانية من مياه البئر قد تمتلكها عائلة واحدة أو أكثر، وتمتلك كثير من هذه الأسر

(1)رياض الشنواني، تقرير عن تنظيم الإحصاءات الحيوية في ليبيا، بعثة المساعدات الفنية لليبيا، الأمم المتحدة، 1951 م، ص9.
(2)أوتلوجهويتلي، تقرير عن الزراعة في ليبيا، بعثة منظمة التغذية والزراعة، الأمم المتحده ،1952 م، ص26.
(3)ج.و.كول، تقرير عن الخدمات الاجتماعية في ليبيا، بعثة المساعدات الفنية لليبيا، الأمم المتحدة، 1953 م، ص20.
(4) المصدر نفسه، ص22.
(5) اسمهان معاطي ميلود، الإدارة العسكرية البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي 1943 – 1951 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، كلية الاداب، 1997 م .ص74.
(6) رياض الشنواني، المرجع السابق ، ص13.

المكونة لهذه الفئة قطعة من الأرض تزرع زراعة بعلية في السهل الساحلي على بعد مسافة قد تبلغ مائة كيلومتر من السانية ذاتها، وتتراوح مساحة الأرض بين هكتار واحد وثلاثين هكتاراً ويتوقف استغلالها على هطول الأمطار، وقد ترتب على استغلال هذه الأراضي البعلية انتقال الأسرة من السانية مرتين في الموسم، ففي نوفمبر تقضي الأسرة عادة ما بين أربعة أسابيع وستة أسابيع في حراثة الأرض وبذرها، ومن منتصف إبريل حتى نهاية مايو يحل موسم الحصاد[1].

أما المساكن التي يقطنها أهالي الريف فقد كانت عبارة عن منازل منخفضة من الحجارة، أو في أكواخ من الصفيح، ويتكون من حجرة أو اثنين، وهي تفتقد إلى المرافق الصحية[2]، كما استخدمت بعض الكهوف والمغارات في المنطقة الجبلية الطرابلسية[3].

في فزان يشكل سكان القرى حوالي ثلاثة أرباع عدد سكان[4] الإقليم، لأن الحشائش الطبيعية فيه لا تكفي لرعي القطعان الكبيرة من الماشية، ولذا نجد الاهتمام متركزاً على الزراعة البعلية[5] وخاصة زراعة النخيل، وينقسم المزارعون إلى ثلاثة أقسام، عمال الحقول وهؤلاء ليس لديهم مصدر رزق سوى الأجرة التي يتقاضونها من عملهم في الحقول سواء كان الأجر عيناً أو نقداً، والطبقة المتوسطة وهم الذين لا يعملون بأنفسهم وإنما يؤجرون عمالاً من الطبقة الأولى، وأخيراً الطبقات العليا وهم أصحاب الاقطاعيات الكبيرة، أما مساكن أهالي فزان فمعظمها كانت عبارة عن أكواخ مصنوعة من الطين أو سعف النخيل[6].

الرحل وشبه الرحل:

يقدر عددهم في طرابلس بحوالي 600، 286 شخص، وحوالي 166 ألفاً في برقة، وحوالي 10280 نسمة في فزان[7]، يقوم معظمهم بحرث الأرض البعلية أو رعي الإبل والأغنام إذ ينتقلون من مكان لآخر بحثاً عن الكلأ والماء، ولكل قبيلة أرض خاصة بها تعتبرها وطناً لا يحق لأي شخص آخر خارج القبيلة حرثها أو استخدامها في الرعي[8]، ولذا كثيراً ما تحدث منازعات بين القبائل حول الأرض الزراعية والرعوية، وغالباً ما كانت تسوى عن طريق المجالس القبلية.

ولكن على الرغم من الحياة القاسية التي يعيشها البدو، وذلك بسب اعتمادهم على مياه الأمطار في حياتهم المعيشية ومع انتشار الأمية وغياب العناية الصحية، إلا أن شظف العيش والحرمان خلق منهم رجالاً ونساء أقوياء البنية قادرين على تحمل كثير من المشاق[9]، كما أن حياة البدو ظلت تتميز بالتماسك والتجانس والترابط الاجتماعي بين أفراده، حيث شكلت القبيلة الغطاء السياسي والاقتصادي لأفرادها، وكان يرأس كل قبيلة شيخ يختاره أهل القبيلة، وهو ليس موظفاً بالمعنى الصحيح وإن استخدمته الإدارة البريطانية والفرنسية في كثير

(1)أوتلوجهويتلي، المصدر السابق، ص12.
(2)ب.س.ناريانبراساد، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ترجمة: فائق العيناوي، بعثة البنك الدلي للإنشاء والتعمير، الأمم المتحدة، 1960 م، ص1.
(3) الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1952م ، ص116.
(4) أنقولا زيادة، ليبيا عام 1948 م، وثيقة رسمية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1966، ص128.
(5) رأفت الشيخ تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط3، 2000 م، ص189 .
(6) الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص116.
(7)لندبرج، المصدر السابق، ص13-14.
(8)أوتلوجهويتلي، المصدر السابق، ص25.
(9)الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص117.

من المسائل المتعلقة بشؤون القبيلة المتعلقة بالضرائب وغيرها من الأمور، وهو وإن لم يتلق مرتباً من الإدارة إلا أنه ظل يتلقى بدلاً سنوياً صغيراً من ميزانية الإقليم كما هو الحال في فزان[1].

وعلى أية حال فإن تقسيم السكان بهذا الشكل لا يعني أن هناك فصلاً بين هذه الفئات السالفة الذكر، إذ نجد هناك تكاملاً عجيباً فيما بينها، فسكان المدن يرتبطون بعلاقة اجتماعية واقتصادية وثيقة بالرحل، حيث إن جزء كبيراً من أبناء قبائل البدو يسكنون المدن، كما أن اقتصاد الرحل ارتبط باقتصاد الحضر، فيقوم البدو بجلب محاصيلهم ومنتجاتهم إلى أسواق المدن والقرى لبيعها وشراء ما يحتاجونه من منتجات المدن.

كما أن المدن ظلت ملجأ لأهل البادية في السنوات المجذبة، كما حدث في عام 1947 م في طرابلس، وعام 1951 في برقة، فوفدت أعداد كبيرة من البدو نحو المدن، للبحث عن العمل طلباً للعيش والرزق، الأمر الذي دفع الإدارة البريطانية إلى إقامة مخيمات كبيرة في ضواحي المدن الكبيرة لإطعام هؤلاء القادمين من البوادي المختلفة[2].

سياسة الإدارة تجاه النظام القبلي السائد في البلاد:

عاش المجتمع الليبي منذ الفتح الإسلامي على شكل قبائل متناثرة، كل منها لها موطنها ومضاربها الخاصة به[3]، ويتولى شؤون كل قبيلة شيخ يختاره أفرادها، يقوم بتدير أمورها المختلفة، حيث يشرف على تقسيم تقسيم الأراضي بين أبنائها ويحل المنازعات التي تنشب بين أفرادها أو مع أفراد القبائل الأخرى، وقد استخدم مشايخ القبائل في العهد التركي والإيطالي في أمور كثيرة تتعلق بقبائلهم مثل جمع الضرائب وفض المشاحنات وغيرها.

ولم تكن علاقة هذه القبائل بعضها ببعض علاقة صراء وعداء دائم، وإنما كانت في معظمها علاقات سلم فرضتها ضرورات الحياة الاقتصادية[4]، حيثكانت كل قبيلة تنتقل من أراضيها إلى أراضي غيرها من القبائل طلباً للرزق وجرياً وراء المراعي، وبذلك ظلت كل قبيلة ترى ليبيا بكاملها وطناً لها[5].

وعندما تعرضت البلاد للغزو الإيطالي توحدت تلك القبائل في مواجهته فسطرت بذلك أروع ملاحم الجهاد دفاعاً عن الوطن، رغم محاولات المستعمر الإيطالي تفتيت النظام القبلي باعتباره أقوى حلقات المواجهة في ذلك الصراع عن طريق غرس بذور الفرقة بين الزعامات القبلية[6]، وعندما احتل الحلفاء البلاد عام 1943 م، أدركوا أنه لا سبيل لحكم البلاد إلا بتفتيت النظام القبيل، والذي يشكل عماد الوحدة الوطنية عن طريق احتواء الزعامات القبلية والتي اعتقدت الإدارات العسكرية أن لها دوراً مؤثراً في عشائرهم، فنجد الإدارة البريطانية تحتضن إدريس السنوسي لاعتقادها بأن له دوراً مؤثراً على بدو برقة[7]، وتقوم بإعطاء أفراد أسرته أراضي

(1) فلاديمير كاراتشاف، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943 – 1951م، الجزء الاول طرابلس، الأمم المتحدة 1951م، ص4.
(2)ج.و.كول، تقرير عن الخدمات الاجتماعية في ليبيا، بعثة المساعدات الفنية لليبيا، المم المتحدة 1953، ص9-10.
(3) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، الطبعة الثالثة ، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الأنسانية، 2000م، ص190.
(4) عقيل البربار، المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي 1911-1932، مجلة البحوث التاريخية، ع1، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس)، 1990 م، ص29.
(5) دار الوثائق المصرية القاهرة، الأرشيف السري الجديد لوزارة الخارجية، محفظة رقم 1395 – ملف رقم 22/11/38، مذكرة من السيد عوض القوني، بعنوان الأخطار الخارجية التي تعرضت لها ليبيا بتاريخ 1947 م.
(6) حبيب وداعة الحسناوي، منشور كانيفا وملاحظات أولية حول الأبعاد الأيديولوجية للسياسة الاستعمارية الإيطالية تجاه العرب الليبيين، الشهيد، ع4، (مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس)، 1983 م، ص62.
(7) دار الوثائق المصرية، القاهرة، محفظة عابدين رقم 124، ملك إدريس السنوسي، تقرير عن وجهة النظر الإنجليزية في مسألة إمارة السيد إدريس السنوسي على ليبيا الموحدة، بتاريخ 25 أغسطس 1948 م.

واسعة ومرتبات شهرية قيمتها 50 جنيهاً لعدد 24 شخص من أفرادها[1]، وقد بلغ مجموع ما دفع للأسرة السنوسية في الفترة من 11 نوفمبر 1942 وحتى 30 يونيه 1947 م بحوالي 66637 جنيه استرليني[2].

كما قامت الإدارة البريطانية بتسليم إقطاعيات كبيرة لبعض الشخصيات من أمثال عائلة أبوهدمة في إجدابيا وحسين مازق في البيضاء[3]، والذي عين في عهد الإدارة في وظيفة متصرف لمنطقة الجبل الأخضر[4].

الأخضر[4].

وفي طرابلس سارت الإدارة على نفس النهج حيث قامت بإغراء بعض الزعامات والشخصيات بالمناصب الحكومية فعينت منهم مدراء للمناطق، وبذلك جعلت منهم موظفين تابعين لها ينفذون أوامرها.

أما في فزان فقد قامت السلطات الفرنسية بالاستعانة بأحمد سيف النصر في حكم الولاية، بعد أن فرضت عليها ستاراً حديدياً لمنع أهلها من الاتصال بإخوانهم في بقية أجزاء البلاد[5].

لقد أرادت الإدارة البريطانية والفرنسية من تقريب تلك العناصر واحتوائها، اختراق النظام القبلي المتماسك، وتحويل هؤلاء الزعماء إلى أداء طيعة تخدم أهداف الإدارة في حكم الإدارة والسيطرة عليها.

ولقد نتج عن هذه السياسة المتبعة من الإدارة أمران مهما، كان لهما عظيم الأثر في نسيج المجتمع الليبي تمثل الأول في ظهور طبقة ذات نزعة إقليمية تدين بالولاء للإقليم بدلاً من الولاء للوطن، حرصاً منهم على تلك الميزات التي كانوا يتمتعون بها أثناء حكم الإدارة، وبذلك التقت مصالح هؤلاء مع مخططات الإدارة التي سعت إلى تفتيت الوطن إلى ثلاثة كيانات قزمية، أما الأمر الآخر فتمثل في تعزيز الطبقية في البلاد وهي ظاهرة وإن لم تكن وليدة عهد الإدارة الأنجلوفرنسية إلا أن سياسة الإدارة عززت منها حيث أصبح المجتمع الليبي ينقسم إلى ثلاثة طبقات:

الطبقة البرجوازية: وتمثلها مجموعة من الأسر التي استمدت مكانتها الاجتماعية من ملكياتها لإقطاعيات كبيرة وثروات ضخمة حصلت عليها بسبب تعاونها مع الإدارة، ولقد أرادت الإدارة من دعم تلك الطبقة خلق كيان اجتماعي يساعدها في حكم البلاد.

الطبقة المتوسطة: وتضمن هذه الطبقة صغار ملاك الأراضي والتجار وبعض أصحاب الحرف المهمة، كذلك بعض الموظفين الحكوميين، ويلاحظ أن هذه الطبقة لا تمثل إلا نسبة قليلة من السكان، لأن معظم الأنشطة الاقتصادية والوظائف الحكومية كانت في يد الأجانب خاصة في ولاية طرابلس.

الطبقة الفقيرة: وتشكل الجزء الأكبر من الشعب، وتعاني هذه الطبقة من ضنك العيش وانتشار الأمية وسوء الأحوال الصحية، ويعيش معظمها في خيام منتشرة في البادية أو في أكواخ من الصفيح والخشب في القرى والمدن.

(1) دار الوثائق القومية، القاهرة، الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 1455، ملف رقم 7/1/115، إدارة المخابرات الحربية قسم المعلومات، وثيقة بعنوان (الحالة الاقتصادية في برقة)، بتاريخ 3 سبتمبر 1946 م.

(2)الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة ، القاهرة ،1951م ،ص178.

(3)بروشين، تاريخ ليبيا نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ، ترجمة عماد حاتم، طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م، ص237.

(4) دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، محفظة عابدين 124، ملف رقم 111/37م1 ج2، رسالة من قنصل مصر العام في بنغازي بنغازي إلى وكيل وزارة الخارجية تتضمن الأحداث الأخيرة في ليبيا بتاريخ 16 يوليو 1949 م.

(5) دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، الأرشيف السري لوزارة الخارجية، محفظة رقم 1231، ملف رقم 4/111/37 مذكرة من القنصل العام في بنغازي موجهة إلى وكيل وزارة الخارجية بعنوان فزان، بتاريخ 1950/2/28 م.

الطوائف الأجنبية:

أولاً: الطائفة الإيطالية:

تعد الطائفة الإيطالية من أكثر الطوائف الأجنبية عدداً أثناء عهد الإدارة، وقد اقتصر وجودها في إقليم طرابلس، أما المستوطنين الإيطاليين في برقة فقد رحلوا عنها تاركين ورائهم مزارعهم ومصانعهم وجميع ممتلكاتهم بعد الاحتلال الثالث، والأخير لبرقة عام 1942 بناء على أوامر الجيش الإيطالي[1]، وقدر عدد النازحين من برقة إلى طرابلس بحوالي 40 ألف إيطالي[2]، ولم يبقى في برقة من الإيطاليين سوى بضعة أشخاص من أعضاء الجمعيات الدينية الذين يقومون بالتعليم والتمريض.

ويقدر عدد الإيطاليين في طرابلس بحوالي 74 ألف إيطالي، يشكن ثلثاهم في مدينة طرابلس، والثلث الباقي مستعمرات الإسكان التي أنشأتها الحكومة الإيطالية في ولاية طرابلس قبل الحرب قرية الزهراء (بيانكي)، والخضراء (بريفليبري)، والدافنية بمصراته (جاريبالدي)، وجودايم) (أوليفتي)، والعامرية (ميكا)، وطمينة (كريسبي)، والكراريم (جودا)[3].

وقد تزايد عدد الجالية الإيطالية فيما بين عامي 1943 و1947 بسبب عودة كثير من الإيطاليين إلى طرابلس بعد فرارهم منها أثناء الزحف البريطاني، وقد غضت الإدارة البريطانية الطرف في البداية في عودة هؤلاء المهاجرين الإيطاليين، الأمر الذي يؤكد التواطئ البريطاني الإيطالي والذي اتضح فيما بعد جلياً في اتفاقية بفينسفورزا والتي جعلت طرابلس تحت الوصاية الإيطالية، وجعل برقة تحت الوصاية البريطانية، وفزان تحت الوصاية الفرنسية.

وقد سببت عودة الإيطاليين للبلاد في ظهور موجة من الغضب والسخط لدى الأوساط الشعبية والهيئات العربية، فدعت الكتلة الوطنية الحرة الأحزاب إلى الاحتجاج على السلطات البريطانية لإباحتهما الهجرة الإيطالية واسعة النطاق، كما أرسلت لجنة الدفاع عن طرابلس وبرقة بمصر إلى وزارة الخارجية بباريس احتجاجاً على تلك الهجرة المستمرة وغير المشروعة والتي تشكل تحدياً لشعور الليبيين، مؤكدة خشيتها أن تكون هذه الهجرة مدبرة من قبل إيطاليا لأغراض استعمارية[4].؟

كما انتقلت تلك الشكوى إلى الجامعة العربية، والتي قامت بدورها بإصدار قرارات كلفت من خلالها الأمانة العامة للجامعة بالاتصال بالحكومة البريطانية بشأن ضرورة إيقاف الهجرة الإيطالية، كما كلفت الحكومات العربية باتخاذ مساعي دبلوماسية من أجل ذلك[5].

أمام هذا التحرك الشعبي والعربي الرسمي اضطرت الإدارة البريطانية إلى وقف عمليات الهجرة غير الشرعية للإيطاليين، حينئذ قامت بعد اتفاق مع الحكومة الإيطالية تضمن على أن كل إيطالي يأتي إلى طرابلس لينظم إلى أسرته يجب أن تقبل إيطالياً شخصاً إيطالياً مكانه[6].

(1) جون لندبرج، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، البعثه المساعدة الفنية لليبيا، الامم المتحدة، 1951م، ص143.
(2) محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثه، المجلد الاول، مطبعة الاعتماد، 1957القاهرة ، ص107.
(3)ب.س.نارايانبراساد، المصدر السابق، ص13-14.
(4) الأهرام/22064 ع/23/ديسمبر 1946 م.
(5) وثائق جامعة الدول العربية بالقاهرة، مضابط جلسات الجامعة العربية، دور الاجتماع العادي الخامس، الجلسة السادسة عشر، بتاريخ 12 ديسمبر 1946 م.
(6)انقولا زيادة، ليبيا عام 1948 م، ص8.

أما عن موقف الجالية الإيطالية من الاحتلال الإيطالي فإنها لم تظهر استيائها علناً أمام الإنجليز، كما لم تبد أية مقاومة تجاه ذلك الاحتلال، ولم يكن ذلك لحبهم للإنجليز وإنما مرجعه إلى مللهم من الحرب، وويلاتها ورغبتهم في العودة إلى أيام السلم بأسرع ما يمكن، وما أن حل شهر يناير 1943 حتى كانت تلك الرغبة أمراً واقعاً، إذ فتحت المحال التجارية أبوابها وعاد الفلاحون إلى حقولهم[1].

وعلى الرغم من أن معظم الإيطاليين في طرابلس كانوا من أنصار الفاشية إلا أنهم أخفو ذلك بسبب انحدار قوات المحور في شمال أفريقيا واعتقال الإدارة البريطانية لكبار الشخصيات الفاشية في طرابلس من أمثال نائب الحاكم العام الإيطالي، وقد لعب قس طرابلس (فوتشر) والذي عرف عنه بصداقته لموسيليني الشخصية واعتناقه الفاشية – دوراً كبيراً في تهدئة الجالية الإيطالية، حيث أبدى تعاوناً مع الإدارة البريطانية، كما أوحى للإيطاليين في طرابلس بضرورة الامتثال لأوامر الإدارة[2].

ومع هدوء الأحوال في البلاد بعد اندحار الإيطاليين في شمال أفريقيا بدأت الجالية الإيطالية تعود إلى حياتها الطبيعية خاصة بعد إعلان الإدارة البريطانية بقاء القوانين الإيطالية التي يعمل بها في البلاد، الأمر الذي جعل الإيطاليين يحتفظون بوظائفهم وقد بلغ عدده عام 1943 حوالي 1042 موظفاً إيطالياً بينما نجد الموظفين الليبيين في العام نفسه، لا يزيد عددهم عن حوالي 785 موظفاً.

كما استمرت الجالية الإيطالية في نشاطاتها الاقتصادية وفي سيطرتها على معظم الأنشطة من زراعة وصناعة وتجارة، حيث بقيت معظم الأراضي الزراعية بأيديهم رغم احتجاجات الأهالي لدى الإدارة عام 1943 م والتي طالبوا من خلالها ضرورة إرجاع الأراضي لأصحابها، غير أن الإدارة رفضت تلك المطالب بحجة أن ذلك يخالف القانون الدولي واتفاقية لاهاي التي لا تسمح للإدارة بأي تغيير في ملكية الأراضي من دون عقد صلح مع الحكومة الإيطالية[3].

عملت الإدارة البريطانية على دعم المستوطنين الإيطاليين، إذ أعفتهم من الضرائب في السنوات الأولى من عمر الإدارة، وقدمت مساعدات مالية وفنية للمشاريع الاستيطانية التي كانت تعاني من عجز كبير في ميزانياتها، كما قدمت إعانات مالية للفقراء الإيطاليين والذين عانوا من البطاقة خاصة أولئك الذين نزحوا من برقة، فقدمت عام 1943 م (لهيئة الراهبة الأم) وهي منظمة إيطالية حوالي 20 ألف ليرة عسكرية أسبوعياً، وفي عام 1944 قدمت لهم حوالي 14 و583 ليرة عسكرية كمساعدات للفقراء منهم[4].

أما عن علاقة الطائفة الإيطالية بالسكان المحليين فقد كان يغلب عليهم الاستقرار والهدوء، فلم يقم الليبيون بأي أعمال عنف ضد الإيطاليين على الرغم من الجرائم التي اقترفوها ضد الشعب الليبي طوال فترة حكمهم للبلاد، فقد اندمج الإيطاليون مع السكان في الوظائف الحكومية وفي الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تأسست شركات زراعية وصناعية، واتحادات لتجار الجملة برأس مال مشترك بين الإيطاليين والليبيين[5].

أما عن النشاط السياسي للطائفة الإيطالية فقد استمر من أجل المحافظة على مكاسبها الاقتصادية مستفيدة من القوانين الإيطالية التي ظل العمل بها مستمراً في عهد الإدارة، فشاركت في انتخابات المجالس الاستشارية للبلديات وقد روعي في هذه المشاركة عدد الإيطاليين في كل بلدية بالنسبة لليبيين، فمثلاً بلدية

(1) British Military administration of Tripoiania , Anuual Report 1947, o.p.cit. p. 15
(2) المرجع نفسه، p.15
(3) Hand Book Trpoilitania , op.cit.p59
(4)مجموعة من الباحثين، بلدية طرابلس في مائة عام، مطبعة عبد الرزاق البشتي،1970م، ص74.
(5) المرجع نفسه، ص371.

طرابلس كان بها حوالي 10 آلاف إيطالي يرشح منهم 3 إيطاليون و7 من العرب، وفي غريان انتخب 7 من العرب و2 من الإيطاليين، وفي زليتن 7 من العرب و3 من الإيطاليين، ثم بلدية بيانكي، الزهراء حوالي 7 من الإيطاليين لوجودهم بكثرة حيث كانت لهم قرى خاصة بهذه المنطقة[1]، ولقد هدفت الطائفة من المشاركة في الانتخابات البلدية إثبات نفسها على الساحة ودعم موقف حكومتها التي تسعى لعودة وصايتها على طرابلس.

وعندما طرحت قضية ليبيا للاستقلال زاد نشاط الجالية الإيطالية فتكونت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلا أنه لوحظ تباين في مواقف تلك الأحزاب والتنظيمات تجاه قضية استقلال البلاد، فعلى الرغم من أن معظم التنظيمات ترغب في عودة الإدارة الإيطالية[2]، يرى بعضها الآخر ضرورة تأييد استقلال البلاد حفاظاً على مصالحهم ومكاسبهم الاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها، وإذا كان لابد من الوصاية الدولية فإن إيطاليا أحق من غيرها في ذلك، ومن أهم تلك التنظيمات السياسية الإيطالية:

الحزب الفاشي الجمهوري: وقد تشكل في 15 يوليو 1943 في طرابلس، وقد عمل هذا الحزب على توسيع نشاط في الدواخل، ومن أهدافه عودة الحكم الإيطالي للبلاد على شكل وصاية، وقد داهم الإنجليز مقر هذا الحزب وقبض على بعض زعمائه في يناير 1944 م، وبالتالي أوقف نشاطه نهائياً إلا بصورة سرية[3].

اللجنة الإيطالية التمثيلية، وكان يتزعمها (فتري والكونت سوتوكازا)، وقد أنشئت عام 1947 م، ضمت أعضاء ذوي ميول يمينية خطيرة على وحدة البلاد وحريتها، وقد طالبت هذه اللجنة بوصاية إيطاليا على ليبيا، كما حرضت الجمعيات الإيطالية الأخرى على تبني ذلك الموقف[4].

الجمعية السياسية الإيطالية لتقدم ليبيا، والتي تأسست عام 1948 م، بزعامة "أنريكوتشيبلي " الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري الإيطالي السابق لحاكم الولاية، وميول هذه الجمعية يسارية تضم أعضاء ذوي ميول شيوعية، يتلخص موقفها في تأييد استقلال البلاد، وإن لم تحصل عليه فإنها تفضل الوصاية الإيطالية.

الجبهة الديمقرائية الشعبية ويتزعمها "دوفيليش" وهي ذات ميول يسارية تسير على نفس نهج الجمعية الديمقراطية بإيطاليا، وإن لم تلحق بها رسمياً، وقد توجهت إلى الطبقات العاملة في المجتمع كله، وكان موقفها مؤيداً لاستقلال البلاد[5].

الجمعية الاقتصادية الليبية: وتضم في عضويتها أشخاصاً ليبيين وإيطاليين ويترأسها " دومينكاكافييتي" ، وكانت تهدف إلى تطوير البلاد اقتصادياً وخاصة في مجال الاستيطان الإيطالي، حفاظاً على مركز المستوطنين الإيطاليين الاقتصادي واستمر تحكمهم في مقدرات البلاد الاقتصادية.

وقد استمر النشاط السياسي للطائفة الإيطالية حتى عام 1949 م، إذ قل بعد ذلك نتيجة مغادرة كثير من الإيطاليين البلاد، أما من بقي منهم فإنهم ركزوا اهتمامهم بالأعمال الاقتصادية[6]، فاستمروا في تحكمهم في مقدرات البلاد الاقتصادية حتى قيام حركة الجيش في سبتمبر عام 1969 م، حيث تم إجلاؤهم عن تراب الوطن، واسترجعت منهم تلك الأراضي التي اغتصبوها طوال فترة بقائهم في البلاد.

(1) مصطفى حامد، المظاهر السياسية والثقافية للجالية بليبيا، ضمن كتاب الاستعمار الإستيطاني في ليبيا 1911-1970 م، لمجموعة من الباحثين، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص153.
(2) سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، القاهرة، 1965م، ص66.
(3) مصطفى حامد، المرجع السابق، ص166.
(4) المرجع نفسه، ص164.
(5) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زياده، دار الثقافة ، بيروت 1966م .ص126.
(6) المرجع نفسه، ص127.

ثانياً: اليهود:

تعد الطائفة اليهودية قديمة العهد في كل من إقليمي طرابلس وبرقة، ترجع أصول بعضهم إلى القرن الثالث ق.م عندما هاجر بعض اليهود من فلسطين وتوجهوا نحو سواحل برقة هرباً من الاضطهاد الروماني آنذاك، أما الموجة الثانية فترجع أصولها إلى القرن الخامس عندما طرد المسلمون من الأندلس، فترح عدد من اليهود معهم إلى شمال أفريقيا، واستقر بعضهم في ليبيا[1]، وهناك مجموعة أخرى حديثة ترجع أصولها إلى جنسيات أوروبية إيطالية وبريطانية وغيرها جاءت مع الغزو الإيطالي للبلاد عام 1911 م، ومع دخول الحلفاء البلاد عام 1943 م.

ويقدر عدد الجالية اليهودية في ليبيا بحوالي 30 ألف شخص في طرابلس[2] وحوالي 4500 شخص في برقة[3]، كانت لهم أحياء خاصة يقطنونها تعرف باسم "الحارة" وهي عبارة عن مساكن متلاصقة ببعضها تفصل بينها أزقة ضيقة، وقد امتهن اليهود الكثير منا لحرف اليدوية كالحفر على المعادن والخزف والعاج المرصع بالذهب، وقد لاقت سلهم رواجاً في أوساط السياح الأوروبية، كذلك عملوا في الخياطة المطرزة بالذهب والفضة، كذلك في الحدادة ودباغة الجلود، كما كانت لهم مصانع للمشروبات الروحية[4].

وقد تعرضت الطائفة اليهودية أثناء الاحتلال البريطاني لبرقة في شهر فبراير وإبريل سنة 1941 لموجة من الغضب الفاشي حيث اتهمهم الإيطاليون بالتعاون مع الإنجليز وإمدادهم بالمعلومات السرية عن تحركات الإيطاليين والألمان، حينئذ اعتقل عدد كبير منهم وأحيل بعضهم للمحاكم العسكرية وكانت تلك المعتقلات في طرابلس وغريان وجادو وغيرها.

كما تعرضت ممتلكات الطائفة اليهودية لأضرار كبيرة بسبب القصف الجوي البريطاني عامي 1941-1942 م[5]، وبدخول الجيش البريطاني وسيطرته على البلاد أطرق سراح اليهود المحتجزين في المعتقلات، وأعيد من معسكر جادو وحده إلى بنغازي 2600 يهودي[6].

لقد أظهرت الإدارة البريطانية في بداية عهدها تعاطفاً كبيراً مع الجالية اليهودية فقامت بصرف عدد 250 بطاقة تموين للمعوزين منهم، كما أصدرت مجموعة من المناشير ألغت بها مجموعة من القوانين العنصرية التي الصادرة في العهد الفاشي، ثم أصدرت قراراً أرجعت بموجبه جميع اليهود الذين فصلوا من أعمالهم بسبب تلك القوانين، كذلك سمحت الإدارة للطائفة اليهودية المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية حيث تم إعادة افتتاح النادي الثقافي الخاص بهم[7]، كما أقيمت لهم محاكم خاصة بهم طبقات بها القوانين اليهودية، ويفسر الباحثون هذا التعاطف التي أبدته الإدارة مع اليهود لوجود جزء كبي رمنهم يحملون الجنسية البريطانية.

(1) عدنان رشيد الجنديل، الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978 م، ص126.
(2) دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، الأرشيف السري الجديد لوزارة الخارجية، محفظة رقم 1455، ملف رقم 7/1/115، الحالة في ليبيا، تقرير وزارة الدفاع الوطني إدارة المخابرات الحربية أكتوبر 1946 م.
(3)لندربرج، المصدر السابق، ص11.
(4) جريدة طرابلس الرسمية، ع27، 27/سبتمبر 1944.
(5) دار المحفوظات التاريخية، طرابلس أرشيف محافظة طرابلس، مكتب شؤون الحرب، ملف الأضرار، مذكرة مبر واخ حسان رقم 22093، بتاريخ 23 يوليو 1942 م.
(6) بلدية طرابلس، المرجع السابق، ص387-368.
(7) British Military Administration of Tripoliania , Anuul Repotr.1943 p.16.

أما علاقة الطائفة اليهودية بالسكان المحليين، فقد اتسمت بالهدوء في بداية عهد الإدارة، فنشأت على أثر ذلك علاقات اقتصادية تمخض عنها قيام شركات صناعية وتجارية برأس مال مشترك بين الطرفين[1]، غير أن تلك العلاقة الهادئة سرعان ما بدأت تتغير وأصبح يسودها العداء بسبب تنامي الدعاية الصهيونية في البلاد، والتي كانت قند بدأت تتسرب في أوساط اليهود منذ العهد الإيطالي عن طريق زيارات قام بها بعض أعضاء المنظمة الصهيونية لبعض مراكز اليهود الدينية في ليبيا، وكان الغرض منها جمع الأموال لحساب صندوق اليهود القومي[2]، إلا أنه مع بداية الحرب العالمية زاد نشاط تلك المنظمة حيث تسلل بعض أفرادها إلى بنغازي وطرابلس أثناء عملية الزحف البريطاني على برقة، وشكلوا منظمة صهيونية أطلقت على نفسها منظمة الهجرة اليهودية، ومع قيام الإدارة البريطانية في برقة وطرابلس، زادت الدعاية الصهيونية في انتشار بين أوساط اليهود نتيجة سياسة التسامح والتعاطف التي أظهرتها الإدارة مع اليهود، الأمر الذي شجع المنظمة الصهيونية على الاستمرار في نشاطها ونشر أفكارها عن طريق النوادي الثقافية والمدارس اليهودية.

وأمام تزايد النشاط الصهيوني بين اليهود بدأت الأحداث تتطور بين العرب واليهود، لتتحول إلى مصادمات عنيفة بدأت في 4 نوفمبر 1945 م استمرت لمدة ثلاثة أيام[3]، نتج عنها 24 قتيل من اليهود و5 من العرب، وكان سبب تلك الأحداث قيام بعض اليهود بوضع الأعلام الصهيونية وشاراتها داخل المدينة على مرأى من الليبيين[4]، ومع قيام الكيان الصهيوني عام 1984 م حدث تظاهرات استهدفت حارات طرابلس اليهودية، وسبب هذه التظاهرات يرجع إلى استخفاف بعض اليهود بالمتطوعة التونسيين الذين كانوا في طريقهم إلى فلسطين المحتلة للمشاركة بقوة المقاومة العربية، وقد نتج عن هذه الاضطرابات قتل وجرح أعداد من يهود هذه الحارات، وإلى حرق وتدمير بعض المنازل والمخازن هناك، كما قتل وجرح عدد من العرب في الحادث نفسه، وقد قدر عدد القتلى من اليهود ثلاثة عشر قتيلاً وخمسة من العرب وعدد كبير من الجرحى من الطرفين[5].

وفي عام 1949 م حدثت أيضاً مصادمات أخرى بين الطرفين في منطقة طرابلس كانت بسبب شجار بين أحد الليبيين وشخص يهودي، وقد نتج عنه جرح ثلاثة من اليهود واثنان من العرب[6].

أمام تلك الأحداث ومع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948 م، بدأت أفواج من اليهود الهجرة إلى فلسطين[7]، حيث بلغ عدد المهاجرين عام1948 حوالي 10.64 يهودياً وعام 1949 م حوالي 14.352 يهودياً، وفي العام 1950 حوالي 8.656 وحوالي 6587 يهودياً عام 1951 م[8].

ولقد كان لهجرة اليهود آثار كبيرة على الاقتصاد الليبي، خاصة وأن نسبة كبيرة من هؤلاء اليهود يملكون ثروات ضخمة قاموا بتهريبها معهم إلى خارج البلاد.

طوائف أجنبية أخرى:

وجدت في البلاد طوائف أجنبية أخرى هي أقل عدداً من الإيطاليين واليهود، إلا أنها تمتعت بأنشطة اقتصادية ووظائف حكومية مهمة في البلاد[9]، ومن تلك الجاليات 1600 من المالطيين و800 شخص من اليونانيين، ومعظم هؤلاء يقيمون في مدينة طرابلس وبعضهم في مدينة بنغازي، وقد مثل المالطيين في عهد الإدارة منظمة رسمية، يمثلها ممثلهم القنصلي وقد تمتعت هذه الأقليات بحرية كاملة في كثير من الأنشطة الاقتصادية، وخاصة صيد الإسفنج[10].

كما أن هناك جالية أرمينية أقل عدداً وقد تكونت في 4 يناير 1946 م وعدد أفرادها حوالي 31 عضواً وقد شكلت لجنة منتخبة لتمثيلها لدى الإدارة[11].

(1) جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، سبتمبر 1945.
(2) سعاد العامري، يهود الأقطار العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية 1995 م، ص342.
(3) الشمس، القاهرة، العدد 569، السنة 12، ديسمبر 1945.
(4) سعاد العامري، المرجع السابق، ص343.
(5) المرجع نفسه، ص344.
(6) مركز جهاد الليبيين، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثيقة غير مصنفة، تقرير باللغة الإنجليزية، مرفوع من مركز الشرطة إلى إلى سكرتير عام الإدارة البريطانية في طرابلس، يتحدث عن اضطرابات بين الليبيين واليهود بتاريخ، 1949/9/30م، ملحق رقم (6).
(7) مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة، طرابلس، أرشيف الجوازات، ملف رقم 27، جواز سفر رقم 67522 باسم ديفيد بوطبيقة، بتاريخ 1949/2/8 م.
(8) محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال القاهرة، ط1، 1993، ص74-75.
(9) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثيقة غير مصنفة، رسالة سرية من رئيس مصلحة الضرائب إلى ناظر المالية، تشير إلى ترقية السيد (نوتسو) المالطي الجنسية من الدرجة الخامسة إلى الرابعة، وقد عين مصلحة الضرائب عام 1946 ، كما تولى عمل مساعد رئيس المصلحة، بتاريخ 9/يناير/1952، ملحق رقم (7).
(10) أنقولا زيادة، ليبيا عام 1948 ، المرجع السابق، 157.
(11) المرجع نفسه، ص159.

الخاتمة

وبعد أن تجولنا في هدا البحث يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج يمكن اجمالها في الاتي:

1- إن عدد السكان في ليبيا لم يكن معروفاً، بدقة حتى مجيء الايطاليون، وفي مطلع الاربعينيات لم يتجاوزوا مليون نسمة، وعرفوا عن طريق بطاقات التموين التي صرفت من قبل الادارة العسكرية.

2- ويمكن تقسيم ليبيا إلى عناصر محلية، وهم سكان الحضر، ويتركزون في المدن الكبيرة كطرابلس وبنغازي ومصراتة والمرج ودرنة، وكانوا وفق الامم المتحدة حوالي 210 ألف شخص، والبدو وهم اغلب سكان ليبيا، وكانوا يقطنون في الريف.

3- لقد كان النظام القبلي متماساً، وكان شيخ القبيلة قوياً في التصرف في شؤون قبيلته، وحين جاء الاستعمار الانجليزي أخذ في تفكيك تلك اللحمة، بأن اعطى عدد من الشخصيات اموال كثيرة لشراء ولائهم وتنفيد اوامره.

4- وكان منهم اجانب كالجالية الايطالية، التي كانت تحضي بكل تسهيل في الزراعة والصناعة، التي كانوا يقومون بها، وزاد عددهم بين 1943 إلى 1947م، بسبب عودتهم بعد ان تركوها بعد الحرب العالمية الثانية.

5- وكانت الجالية الايطالية من اكبر الجاليات بليبيا، وكان اغلبها بغرب ليبيا، وفي برقة تركوا ممتلكاتهم ورحلوا صوب طرابلس.

6- وقد حاولت الجالية الايطالية في ليبيا ارجاع الاستعمار الايطالي للبلاد بالقامة احزاب سياسية فيها تارتاً منفردين وتارة مع ليبيين.

7- وكانت هناك طائفة أخرى هيالطائفة اليهودية، التي وجدت بليبيا مند عصور قديمة، وكانوا يقدرون بحوالي 30 ألف في جميع أنحاء ليبيا، وكانوا يتقاسمون مع اهلها الحياة في يسر، حتى حدثت فتنة بينهما سنة 1945م، واخرى في عام 1948م، فتار اهالي ليبيا ضدهم، وطردوا عدد منهم لفلسطين وقتلوا عددا اخر.

8- وهناك جاليات أخرى متمثلة في المالطيين واليونانيين، وكانت لهم أنشطه اقتصادية متنوعة في البلاد.

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

1- دار المحفوظات التاريخية طرابلس، أرشيف محافظة طرابلس، مكتب شؤون الحرب، ملف الأضرار، مدكرة مبراخ حسان رقم 22093، بتاريخ 23 يوليو 1942م .

2- مشروع تنظيم وادارة المدينة القديمة، طرابلس، ارشيف الجوازات، ملف رقم 27، جواز سفر رقم 7522، باسم ديفدبوطبقة ، بتاريخ 8- 2 – 1949م .

3- مركز جهاد الليبيين طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثيقة غير مصنفة، تقرير باللغة الإنجليزية، مرفوع من مركز الشرطة إلى سكرتير عام الإدارة البريطانية في طرابلس، يتحدث عن اضطرابات بين الليبيين واليهود بتاريخ 30 – 9-1949م، ملحق رقم 7.

4 – مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، وثيقة غير مصنفة، رسالة سرية من رئيس مصلحة الضرائب إلى ناضر المالية، تشير إلى ترقية السيد (توتسو)المالطي الجنسية من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة ، وقد عين بمصلحة الضرائب عام 1946م، كما تولى عمل مساعد رئيس المصلحة ، بتاريخ 9 يناير 1952م، ملحق رقم 7 .

5 – دار الوثائق القومية، القاهرة، الارشيف السري الجديد، محفضة رقم 1155، ملف رقم 115 – 1 – 7 ، ادارة المخابرات الحربية قسم المعلومات ، وثيقة بعنوان : الحالة الاقتصادية في برقة بتاريخ سبتمبر 1946م .

6–دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، الأرشيف السري الجديد لوزارة الخارجية، محفضه رقم 1455، ملف رقم 115- 1 - 7، الحالة في ليبيا، تقرير وزارة الدفاع الوطني ادارة المخابرات الحربية، اكتوبر 1946م،

7–وثائق جامعة الدول العربية، القاهرة، مضابط جلسات الجامعة العربية، دور الاجتماع العادي الخامس، الجلسة السادسة عشر، بتاريخ 12 ديسمبر 1946م.

8 – دار الوثائق المصرية، القاهرة، الارشيف السري الجديد لوزارة الخارجية، محفضه رقم 1395، ملف رقم38 – 11 – 22 ، مدكرة من السيد عوض القوني بعنوان الأخطار الخارجية التي تعرضت لها ليبيا بتاريخ 1947م .

9 –دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، محفضه عابدين رقم 124، مللك السنوسي، تقرير عن وجهة النظر الانجليزية في مسالة امارة السيد السنوسي على ليبيا الموحدة، بتاريخ 25 أغسطس 1948م.

10 – دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، محفضه عابدين 124، ملف رقم 37 – 11- 111 م1 ج2، رسالة من قنصل مصر العام في بنغازي الى وكيل وزارة الخارجية تتضمن الأحداث الأخيرة في ليبيا بتاريخ 16 يونية 1949م.

11 – دار الوثائق القومية المصرية، القاهرة، الارشيف السري لوزارة الخارجية، محفضة رقم 1231، ملف رقم 37 – 111-4 مدكرة رسالة موجهة الى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ 28 – 2 – 1950 م .

تقارير الأمم المتحدة:

1- الامم المتحدة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1952م .

2-ب.س.ناريانبراساد، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ترجمة فائق العبنساوي ، بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الامم المتحدة 1960م .

3- جون لندرج، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، البعثة المساعدة الفنية لليبيا، الامم المتحدة ، 1951م.

4- ج-و-كول، تقرير عن الخدمات الاجتماعية في ليبيا، بعثة المساعدات الفنية لليبيا، الامم المتحدة 1953م .

5- فلاديمير كاراشاف، تقرير عن المالية في ليبيا 1943- 1951م، الجزء الاول طرابلس، الامم المتحدة 1951م.

6- كيسلسيند، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي بعثة الامم المتحدة، نيويورك 1951م.

المراجع:
1. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969م، ترجمة عماد حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1988م.
2. سعاد العامري، يهود الاقطار العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية 1995م.
3. سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة، دار الكتاب الجديد، القاهرة 1965م.
4. حبيب وداعة الحسناوي، منشورات كانيفا وملاحظات اولية حول الابعاد الايدلوجية للسياسة الاستعمارية الايطالية تجاه العرب الليبيين، الشهيد عدد 4، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1983م.
5. 3- عدنان رشيد الجنديل، الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب، تونس 1978م.
6. محمد بشير المغربي، وثائق جمعية عمر المختار، الطبعة الاولى،
7. دار الهلال ، القاهرة ، 1993م.
8. محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، المجلد الاول، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1957.
9. مجموعة من الباحثين، بلدية طرابلس في مائة عام، مطبعة عبد الرزاق البشتي.
10. مصطفى حامد، المظاهر السياسية والثقافية للجالية بليبيا، ضمن كتاب الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911- 1970م، لمجموعة من الباحثين، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
11. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة بيروت 1966م.
12. رافت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، الطبعة الثالثة، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، 2000م.
13. الهادي بو لقمه، دراسات ليبية، منشورات مكتبة قورينا، بنغازي 1975م.
14. الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة، القاهرة 1951م.

المراجع الإنجليزية:

([1])Hand Book Trpoilitania , op.cit.

الرسائل الجامعية:
1- أسمهان ميلود معاطي، الادارة العسكرية البريطانية في ليبيا وأثرها على المجتمع المحلي 1943- 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من ابريل، كلية الآداب 1997م.

المجلات العلمية:
1-عقيله البربار،المقاومة الليبية ضد الغزو الايطالي 1911- 1932، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الاول ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس 1990م.

الدويات المختلفة:
1- جريدة طرابلس الرسمية، عدد 27، 27 سبتمبر 1944م.
2-الشمس، القاهرة، العدد 569، السنة 12، ديسمبر 1945 .
3- جريدة طرابلس الرسمية، العدد 15، 1945م.
4- الاهرام ، عدد 22064 ، 23 ديسمبر 1946م.

الصحف البريطانية:
1- British Military Administration of Tripolitania, Annual Report 1943.
2- British Military Administration of Tripolitania, Annual Report 1947.